قضايا الهند الاجتماعية في البرلمان البريطاني
(١٩٢١-١٩٤٧)

إعداد الباحث/ محمد علي بدرة عبد الرحمن

ملخص البحث

ركزت الدراسة بشكل أساسي على دور البرلمان البريطاني وتأثيره في كافة الاحداث السياسية على أرض الهند ودورة في بقاء الهيمنة البريطانية هناك لعقود من الزمان،ويتضح هذا الدور جليا منذ مرحلة التاسيس للوجود البريطاني في الهند على يد شركة الهند الشرقية التجارية،وبعدما قامت هذه الشركة بتثبيت دعائم الحكم لصالح الشركة،أنتزع البرلمان البريطاني منها درة التاج ونقل تبعية هذه المستعمرة من الشركة للاشراف المباشرللبرلمان،والذي أتخذ عدة إجراءات من شأنها زيادة التمكين والسيطره البريطانية على شبة القارة الهندية بالكامل.

أما الفصل الاول فجاء تحت عنون " كفاح المقاومة الهندية وتداعيتها وموقف البرلمان البريطاني ١٩٢١- ١٩٣٠ ويتناول بدايات الحركة الوطنية بزعامة غاندي وحركة العصيان المدني الأولى والثانية ، ومناقشات أعضاء البرلمان البريطاني تجاه قضايا الهند السياسية المختلفة وموقف أعضائه في مطالب الهند من الاستقلال ، وأهم الأحداث السياسية التي وقعت علي أرض الهند خلال هذه الفترة .

ويأتي الفصل الثاني بعنوان " المفاوضات البريطانية ورد فعل البرلمان البريطاني ١٩٣١– ١٩٣٨ " . ويرصد أهم مراحل المفاوضات البريطانية الهندية من أجل الاستقلال ومناقشات البرلمان البريطاني لبنود ما تم اقتراحه علي طاولة المفاوضات بين الجانبين ورؤية البرلمان تجاه هذه المقترحات .

ويحمل الفصل الثالث عنوان" نحو الاستقلال ونتائجه وانعكاساته علي البرلمان البريطاني ١٩٣٩ - ١٩٤٧ وفيه استعراض للمراحل النهائية من كفاح العصيان المدني ووضع الهند أثناء الحرب العالمية الثانية وأهم المتغيرات التي أدت الي تسليم السلطة الي أيدي الهنود دون قيد أو شرط . وكيف انتهي الأمر بالهند أن تصبح امتين منفصلتين وفقاً لاعتبارات عقائدية ودينية .وقدمت كل هذه الحقائق من خلال المناقشات التي أجراها اعضاء البرلمان البريطاني.

وبقي البرلمان البريطاني مهتماً بقضية الهند واستقلالها ولم تحظ أي بلد في الدومينيوم البريطاني باهتمام أعضاء البرلمان البريطاني مثلما نالت الهند ، وأقر البرلمان البريطاني علي اتفاقية استقلال الهند والذي أعلنته الحكومة في ١٥ أغسطس ١٩٤٧من داخل قاعات مجلس العموم البريطاني لكي يكون شاهدا على أهم قرار اتخذته بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية . ولكن على الرغم من الاختلاف الواضح بين أعضاء البرلمان البريطاني في معالجة قضايا الهند ،فإن هناك قواسم مشتركة رسمت الخطوط العامة للبرلمان، الذي لعب دوراً بارزاً وحاسما في كثير من المواقف العالقة والقضايا الخلافية من الناحية السياسية ما بين الحكومة البريطانية وزعماء الهند ، فقد أثرت مناقشات أعضاءه علي صانعي القرار البريطاني ، وكان محدداً أساسيآ فيما يبني عليه من سياسات خاصة بتلك البلد ، ووقف البرلمان في كثير من الأحيان بجانب الهنود عندما يلقي بزعماء الحركة في السجون والمعتقلات ويعاملون أسوأ معاملة ، وانتقد الكثير منهم سياسات الحكومة تجاه الهند ،وطالبوا بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية وتحسين الظروف المعيشية للهنود.

Research Summary

The study focused mainly on the role of the British Parliament and its impact on all political events on the land of India and the cycle of British hegemony there for decades. This role is evident since the establishment of the British presence in India by the East India Trading Company. The ruling in favor of the company, the British parliament was stolen from the crown of the crown and the transfer of the subordination of this colony of the company to the direct supervision of the parliament, which took several measures that would increase British empowerment and control over the entire Indian subcontinent

The first chapter came under the title of "Indian Resistance and its Resistance," and the position of the British Parliament (1921-1930). It deals with the beginnings of Gandhi's national movement, the first and second civil disobedience movement, the discussions of members of the British Parliament on India's various political issues and the position of its members on India's demands for independence. Signed The second chapter is on the land of India during this entitled "British negotiations and reaction of the British Parliament 1931-38". And monitors the most important phases of the British-Indian negotiations for independence and the discussions of the British Parliament to the items that were proposed at the negotiating table between the two sides and the Parliament's view on these proposals Chapter III is entitled "Towards independence, its consequences and its implications for the British Parliament of 1939-1947, in which it reviews the final stages of civil disobedience and the situation of India during the Second World War and the most important variables that led to the handover of power unconditionally to the Indians. Two separate nations according to doctrinal and religious considerations. All these facts were presented through discussions by members of the British Parliament. The British Parliament remained interested in the cause of India and its independence.

No country in the British Dominion was as interested in the British Parliament as it was in India. The British Parliament approved the Indian Independence Convention, which was announced by the government on 15 August 1947 from the halls of the British House of Commons to test Britain's most important decision World War II. But despite the clear differences between the members of the British Parliament in addressing the issues of India, there are common denominators painted the outlines of the Parliament, which played a prominent role and decisive in many outstanding positions and politically controversial issues between the British government and leaders of India, On the British decision-makers, and was a key determinant of the policies that are based on that country, and the parliament often stood by the Indians when he threw the leaders of the movement in prisons and detention and treated the worst treatment, and many criticized the government's policies towards Han D, and called for political, economic and social reforms and improving the living conditions of Indians

مقدمة

تناولت العديد من الدراسات العربية الهند وأحوالها في ظل فترة الأستعمار البريطاني ، وقد ركزت كل هذه الدراسات كل أهتمامها على منظورواحد وبشكل أساسي علي المنظور الهندي وكتابات مؤرخيه والمساندين للحركة ، وأغفل الجميع دراسة الحركة الوطنية من منظور أخر وهو الجانب البريطاني وأخص بالذكر "البرلمان البريطاني" باعتباره أهم مركز لصناعة القرار السياسي في بريطانيا ومستعمراتها ، والتي شارك أعضاء

برلمانها بشقيه مجلس العموم ومجلس اللوردات في مناقشة قضايا الهند ولاسيما القضايا السياسية والاقتصادية ، وكيف كان لهم الدور الاساسي في تشكيل الخطوط العامة للسياسة البريطانية علي أرض الهند ، وكيف تعامل نواب البرلمان تجاه القضايا الموجودة علي أرض الواقع وايجاد الحلول السريعة للحفاظ على الهيمنة البريطانية ، وما قدموه من أراء وأفكار ومقترحات كانت هي الأساس في تشكيل تاريخ الحركة الوطنية الهندية ويعود لهم الفضل في وضع خطوط السياسة الاقتصادية ، ومن هنا كانت الدراسة التي بين أيدينا " الهند في البرلمان البريطاني " تعد عملا-اذا جاز القول جديدا في مجال الدراسات التاريخية الخاصة بالهند ابان حقبة الاستعمار البريطاني وسف نعرض منها الجزء الخاص بمناقشة القضايا الاجتماعية بشكل مختصر.

القضايا الصحية في الهند

قدم النائب Charles Yates طلب لوزير الدولة لشئون الهند لمعرفة أختصاصات اللجنة الطبية التي شكلتها حكومة الهند البريطانية برئاسة السير جوزيف بور لدراسة الأحوال الصحية في الهند والوقوف على المشكلات الصحية هناك،وطاب بمعرفة اذا كان من حق هذه اللجنة اتخاذ القرارات أو أن دورها يتوقف عند اعداد تقرير يتم رفعة الى الحكومة لاتخاذ التوصيات اللازمة ولتعامل مع المشكلات الصحية .

وأوضح وزير الدولة لشئون الهند السيرEarl Winterton بإن اللجنة قد شكلت لاعداد تقرير مفصل عن الأحوال الصحية وكيفية علاج المشكلات البيئية والصحية على حدا"سواء،لتخفيف أثر الأزمات الصحية في الهند ،ووعد بتقديم نسخة من تقرير وتوصيات اللجنة حال الانتهاء من عملها(١).

وفي سياق الموضوع ذاته قدم Thurtleالنائب طلب لوزير الدولة لشئون الهند لمعرفة أختصاصات لجنة المسح والتنمية الصحية ؟وتوقيت انتهاء عملها .

وأكد وزير الدولة لشئون الهند أن أختصاصات اللجنة كبيرة ومتعددة ،فهي تقوم بإجراء مسح واسع للوضع في الهند فيما يتعلق بالظروف الصحية في المستقبل وستقدم تقريرها خلال العام الجاري (٢)

وفي مجلس العموم قدم النائب Gwynne طلب لوزير الدولة لشئون الهند لفتح باب المناقشة في موضوع المشكلات الصحية في الهند وخاصة الأمراض الوبائية المعدية المنتشرة هناك و بالأخص مرض الطاعون ،وأوضح النائب في مناقشته بضرورة

قيام حكومة الهند البريطانية مع المقاطعات كلا" بدوره في مكافحة العدوى بكل أشكالها والحد من أنتشار هذا المرض ،ووجه بضرورة تغيير العادات السيئة والاهتمام بمياه الشرب والصرف الصحي كأحد الأسباب الرئيسية لأنتشار الطاعون بجانب الأمراض الأخرى (٣)

وفي مجلس اللوردات طالب اللورد Olivierأثناء مناقشة التقرير السنوي للهند بضرورة الأهتمام بشكل كبير ومباشر بالتعليم والصحة على وجه الخصوص لما لهما من تأثير كبير على السكان وصحتهم وقدرتهم على العمل والأنتاج ،وربط بشكل مباشر زيادة الدخل من مستعمرات الهند بحجم الانفاق والرعاية الصحية التي تقدمها حكومة الهند البريطانية للسكان.وشدد على ضرورة زيادة الأنفاق الحكومي في مجال الصحة ومكافحة الأمراض المتوطنة هناك (١).

وفي مجلس العموم قدم النائب Saklatvala مناقشة هامة حول الشئون الصحية وخاصة الأهتمام بالرعاية الصحية للمرأة ،وأكد النائب أن المرأة الهندية محرومة من الرعاية الصحية والاهتمام وتواجه العديد من المشكلات الصحية من جراء العادت السيئة مثل الزواج المبكر .وطالب بزيادة الانفاق الحكومي على الصحة بشكل عام ورعاية المرأة بشكل خاص (٢).

وفي طلب مقدم من النائب Henry Croft لوزير الدولة لشئون الهند لمعرفة وضع الهند من ناحية الاحوال الصحية والمشكلات التي تواجها ،وأوضح من خلال الارقام مدى التدهور الصحي هناك ،حيث أكد أن هناك أكثر من مائة ألف ماتوا في الهند عام ١٩٣٢م جراء الطاعون وضعف العدد تقريبا" جراء انتشار الكوليرا في مناطق اخرى في العام ذاته ،وضعف الارقام السابقة قد ماتوا جراء مرض الجدري.واعتبر على حد تعبيرة الهند هي بؤرة مرض الجدري في العالم،وأكد في نهاية حديثه على ضرورة السيطرة على هذه الامراض من خلال الاهتمام بشكل أساسي بمياه الشرب والصرف الصحي (٣).

وفي مجلس اللوردات تطرقت مناقشات عديدة حول الموضوع ذاته أهمها ما قدمه اللورد Meston حيث أكد أن مواجهة الوضع المتردي في المجال الصحي في الهند لا يقع على عاتق حاكم الهند فقط،فالموضوع يحتاج الى تكاتف كل الجهات وخاصة أن الهند تعد بؤرة للكثير من الأمراض في العالم ويأتي هنا دور كل الاطراف في

مساندة شعب الهند من أجل التمتع برفاهية الصحة التي يفتقدها منذ عقود جراء موجات الأوبئة التي تجتاح البلاد باستمرار(٤).

ومع مطلع عام ١٩٣٨ كانت هناك قناعة لدى القادة السياسيين والبرلمانيين الانجليز بضرورة إحداث تغيير جوهري في السياسة البريطانية الصحية تجاه الهند ،بعد ما أثبتت السنوات الثلاثة الماضية خطورة الحالة هناك ،وخوفا من استمرار الوضع على ما هو علية، انطلقت النداءات والمناقشات من داخل البرلمان بغرفتيه من اجل إحداث التغيير لإعادة الأمور إلى الاستقرار كما كان الحال قبل عام م١٩٣١ .

فها هو وزير الدولة لشئون الهند في جلسة أمام اللوردات يعلنها صراحة أمام أعضاء المجلس عن خطورة الوضع في الهند ، وحث الأعضاء على مناقشة الموضوع بجدية تامة والخروج باقتراحات قابلة للتطبيق نحو الإصلاح الصحي في الهند ،وأكد الوزير أن سياسة الحكومة البريطانية منذ عام١٩١٧م قائمه على ضرورة إعطاء الجانب الصحي لشعب الهند الاولوية الاولى (١).

وفي إطار الاهتمام برعاية صحة المرأة قدم النائب Charles Yates طلبا لوزير الخارجية للهند حول تدني الاوضاع الصحية المقدمة للمرأة بشكل كبير وخاصة النساء الحوامل ،وأكد أن الهند جميعها لا يوجد فيها سوى أربعمائة طبيبة متخصصة في شئون المرأة والولادة ،وأكد على دور بعض العادات السيئة هناك التي تمنح المرأة من الذهاب للأطباء وتوقيع الكشف الطبي عليهن وانقاذ حياتهن أثناء الولادة، وقد ترتب على ذلك ارتفاع حالات الوفاة بين النساء اثناء الولادة ،فطالب بوضع تشريع وأضح يلزم المرأة وخاصة الحوامل منهم على كافة أشكال الرعاية الصحية (٢)

ومنذ شهر يوليو ١٩٣٩م كان التدهور الصحي على أشده ، وبدأت تنتشر في جميع المقاطعات الهندية موجة من الامراض مما استدعى قاضى مقاطعة" شاشا ناجبور " أن يطلب من الحكومة البريطانية إرسال المزيد من الفرق الطبية ،وكان ذلك محور السؤال الذي تقدم به النائبJohn Macklin،لمعرفة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة حيال هذا الموضوع ؟

ورد وزير الدولة للشئون الهندية بأن الحكومة لبت الطلب وأرسلت المزيد من الفرق الطبية للقضاء علي الامراض هناك(٣) .

وعند مناقشة التقرير الصادر عن مكتب الهند بخصوص الوضع الصحي في نوفمبر ١٩٣٩م ، بدا وكيل وزارة الخارجية لشئون الهند (Robert Richards) حديثة عن التطور في الحالة الصحية في الهند منذ عام ١٩٢١م والجهود التي بذلت من أجل استقرار الوضع الصحي هناك (١)

وفى تلك الأثناء كانت هناك مشاورات تدور على قدم وساق حول إنشاء مشروع قانون جديد خاص بالرعاية الصحية والاجتماعية وخاصة الطبقات الفقيرة في للهند ، فقدم النائب Dalton طلبا لوزير الخارجية للهند ،لمعرفة" إذا كان قد حصل على نسخة من مشروع القانون المقترح ،وعن عقد مؤتمر وطني لبحث المشاكل الصحية للهند ؟وما إذا كانت حكومة صاحب الجلالة ستعطى عناية للنظر في مقترحات مشروع القانون بسبب الشعور بالظلم من العيوب الموجودة في القوانين السابقة " . وأشار وزير الخارجية للهند" بان الصحافة قد نشرت بعضا من تلك المقترحات التي تضمنها مشروع القانون الجديد ، أما عن الجزء الثاني من السؤال فنحن في انتظار تقرير اللجنة المنوط بها إعداد التقرير النهائي حول هذا المشروع"(٢).

وفى مجلس اللوردات نالاجانب الصحي وتدني الاوضاع الاجتماعية في الهند نصيبا من مناقشات الأعضاء ،فقد طالب رئيس المجلس من وكيل وزارة الخارجية للهند إعطاء المجلس تقريرا عن أعمال الفرق الطبية خلال ٢٠ شهر الماضية في الهند ، وأكد وزير الخارجية لشئون الهند "أن المعلومات ليست كافية وحين اكتمال البيانات سوف تعرض على المجلس" (٣).

وفى يوليو ١٩٤٠ عرض مكتب الهند تقريره عن الأوضاع في الهند من الناحية الصحية ،وقام وكيل وزاراة الخارجية للهند Hugh O. Neil بعرض التقرير على أعضاء مجلس العموم ، وفى بداية حديثة تناول الأوضاع الصحية في الهند منذ أواخر عام ١٩٣٥م حتى شهر يوليو١٩٤٠ ، وأكد" أن عام ١٩٤٠ شهد تطورا في كافة جوانب الرعاية الصحية (٤).

وفي ٢٥ يناير ١٩٤٠ أثار النائب Bevin قضية نقص الكوادر الطبية خاصة في ظل ظروف الحرب وقدم أقتراح يقضي بتدريب اعداد من الهنود المتعلمين عل تقديم الرعاية الصحية الأولية في محاولة لسد النقص الواضح في اعداد الاطباء هناك (١).

أما في مجلس اللوردات فقد قدمت أيضاً العديد من الطلبات التي تدعو الحكومة لتقديم بيان عاجل للوقوف علي آخر تطورات الموقف والوضع الصحي في الهند، ورداً علي هذه الطلبات قدم وزير الخارجية البريطاني نفس البيان الذي ألقاه رئيس الوزراء تشرشل في مجلس العموم ، أما حكومة الهند فقد اتخذت الإجراءات التي أوصي بها رئيس وزراء بريطانيا للوقوف على الوضع الصحي وخلال المناقشات تطرق العديد من اللوردات لقضايا صحية خطيرة كأرتفاع معدل الوفيات بين الأطفال نتيجة نقص الرعاية الصحية وانتشار الأمراض ونقص المصلات والتطعيمات اللأزمة ،وانتقد الأعضاء حكام المقاطعات لعد م تحركهم واتخاذهم أجراءات من شأنها تحسين الأوضاع الصحية في مقاطعاتهم (٢).

وفي ديسمبر ١٩٤٢ دارت مناقشات موسعة في مجلس اللوردات حول السياسة البريطانية لمواجهة انتشار مرض السل والملاريا ،وأكد الاعضاء أن نسبة انتشار هذه الأمراض مرتفعة رغم غياب الاحصاءات والبيانات الدقيقة ،ولكن التقديرات الأولية تشير الى أن كل حالة وفاة تؤكد أصابة عشرة أفراد أخرين بتلك الأمراض المعدية (٣).

وعند عرض التقرير الخاص عن الوضع والحالة في الهند في يونيو ١٩٤٣ شارك خمسة من أعضاء مجلس العموم البريطاني في المناقشة مع وزير الدولة لشئون الهند من خلال تقديم الاستجوابات والنواب هم Brock Way، Alfred Knox، Thurtle، John Ward law Milne ، Bully، وتركزت معظم هذه الاستجوابات حول تطور الأوضاع الصحية في الهند ، وأهم المقاطعات التي تشهد انتشار للأوبئة ،وإجراءات الحكومة المتبعة لمكافحة تلك الأمراض(٤)

وطالب النائبClifton Brown بضرورة النظر في مستقبل الهند في إطار الخطة الفيدرالية التي اقترحت لمنع انتشار الأمراض الوبائيةالخطيرة في الهند ، وأشارت على وجه الخصوص إلى توصية اللجنة القانونية التي تنص على أنه ستكون هناك فرص لمزيد من التنسيق بين المقاطعات بهدف مكافحة المجاعة و الأمراض الوبائية (سواء بين الرجال أو الحيوانات أو المحاصيل)".ومنع انتشار الأمراض المعدية أو المعدية أو الآفات التي تصيب الإنسان أو الحيوان أو النبات (١).

وفي التقرير السنوي لعام ١٩٤٣ أكد وزير الدولة الشئون الهند ،إن الحكومة ترغب في زيادة الحكم الذاتي في الأقاليم. لكي تتمتع الهيئات التشريعية الإقليمية

بالاستقلالية في شؤون الصحة ، ومن المعروف أن الخدمات الصحية قد تدهورت بشكل كبير للغاية في ظل هذا الحكم الذاتي. يعتقد البعض بأنه عندما تتمتع الأقاليم باستقلالية في مسائل الري والقانون والنظام وما إلى ذلك ، فإن إدارتها للخدمات الصحية ستتحسن؟

يمكن القول أن الملاريا مرض معد في المقام الاول ونحن لا نريد مجرد تغطية الأمراض الوبائية ، بل الأمراض المعدية والمعدية ، وعمليًا يمكن تصنيف جميع الأمراض التي أشار إليها الاعضا الى أمراض معدية وأمراض عرضية ، أنه من الأهمية بمكان ألا يكون لديك التوحيد في محاولة التعامل مع الخدمات الوقائية التي تتعامل مع الملاريا. من الواضح تمامًا أنه في بلد منتج للأرز لا يمكنك الحصول على الكثير من الماء كوسيلة وقائية من الملاريا. وبالمثل ، عندما يكون لديك بلد منتج للقمح ، فإن ما تريده هو أقصى قدر من الصرف. جميع الإجراءات الوقائية التي تم تبنيها فيما يتعلق بهذين المحصولين المختلفين ومناخين مختلفين تعارض بشكل أساسي مع تخليص البلاد من البعوض. فيما يتعلق بالمالاريا ، حيث خضنا حملة هائلة ، كان هناك علاج مختلف تمامًا وفقًا للتنوع الخاص من البعوض الذي يتم التعامل معه كناقل للملاريا. ربما تم تحقيق أكبر النجاحات في مكافحة الملاريا في مناطق عديدة من أجزاء الامبراطورية لأنها كانت جهودًا مركزة في منطقة محدودة صغيرة. في منطقة قناة بنما ، وفي منطقة مستنقعات معينة في فلسطين وفي الأهوار الجزئية ، كانت الجهود بمثابة نجاحات ملحوظة في مكافحة الملاريا حيث تحتاج إلى تكاتف جميع السكان في المناطق المحلية. لكن الوضع كان مختلف بسبب حدة انتشار الوباء على مساحات واسعة وعدم التزام السكان المحللين في الهند بالتدابير المتخذة هناك (٢).

وقدم النواب Brockway،Hacking، Gradual Nicolas ، Worth Commander ken طلبات لوزير الدولة لشئون الهند حول عضوية ووظيفة لجنة المسح والتنمية الصحية الهندية التي يرأسها السير جوزيف بهور ؛ ومتى من المتوقع أن تقدم هذه اللجنة تقريرًا؟

وأوضح السير William Whitely وزير الخزانة بالنيابة عن وزير الدولة لشئون الهند وتتكون اللجنة من ٢٤ عضوا توجد أسمائهم في التقرير الرسمي تم اختيارهم من جميع أنحاء الهند ويتضمنون أشخاصًا لديهم خبرة عملية في جميع جوانب المشكلة

الصحية. واجب اللجنة هو إجراء مسح واسع للوضع الحالي فيما يتعلق بالظروف الصحية والتنظيم الصحي في الهند البريطانية وتقديم توصيات للتنمية المستقبلية. وهي تعقد اجتماعاتها الأخيرة هذا الشهر (١).

وقدمت مجموعة من الاسئلة في مجلس العموم كان المحور الاساسي فيها عما يتم عمله في توفير المدارس الصحية لتدريب العمال إما من قبل الحكومة أو من قبل الوكالات التطوعية، و ما إذا كان على علم بأن تقرير مفوض الصحة العامة مع حكومة الهند لعام ١٩٤٢ يشير إلى أن معدل وفيات الأمهات هو ٢٠ لكل ١٠٠٠ ولادة ، وأن غالبية الأطفال الرضع والأمهات اللواتي توفين بعد وقت قصير من الولادة السبب الرئيسي يُعزى إلى الجهل والإهمال ؛ وهل يتم اتخاذ أي خطوات لإزالة الأسباب؟(٢).

كما ذكر أن أكثر متطلبات الهند إلحاحًا هو تعيين لجنة للتحقيق في الظروف الفعلية للشعب وتقديم توصيات محددة بشأن التدابير اللازمة لتأمين مستوى معقول من الحياة ؛ وما إذا كان يستطيع أن يذكر ما تم فعله أو يجري القيام به فيما يتعلق بالمسألة (٣).

وأعترض لنائب John Ward law Milne على تركيز الاعضاء في مجال الصحة العامة في الهند على الأمراض الوبائية. وأشار بضرورة الاهتمام بالمسائل الهامة المتعلقة برعاية الأطفال ووفيات الأطفال والأمهات خاصة أن معدل وفيات الأمهات في الهند أعلى بست مرات مما هو عليه في بريطانيا العظمى(٤)

وقدم النائب David Grenfell طلبا لوزير الدولة لشؤون الهند عما إذا كان قد تم التوصل إلى أي قرار بشأن اقتراح إلغاء منصب مدير الصحة العامة في المقاطعات المتحدة ودمج إدارة الصحة العامة مع الإدارة الطبية تحت إشراف المفتش العام للمستشفيات المدنية؟

وعقب الوزير على السؤال بإن البيانات المطلوبة غير متوفرة حاليا وعند توافرها سيعرض نسخة منها على المجلس (١)

وحول صحة السجناء السياسيين قدم النائب W . Roberts طلبا لوزير الدولة لشئون الهند عما إذا كان لديه أي تقرير عن صحة السيدة غاندي ؛ وما إذا كان من المرجح ، كما في حالة المعتقلات الأخريات اللائي تم إطلاق سراحهن بسبب اعتلال صحتهن ، إطلاق سراح السيدة غاندي من الاحتجاز؟

وأكد السير Ameryوزير الدولة لشئون الهند أن السيدة غاندي ، التي تعرضت لأزمات قلبية حادة في نهاية شهر تشرين الثاني (نوفمبر). وقد ساءت حالتها ، ولكن على الرغم من ضعفها قيل إنها قد تحسنت ونظرت حكومة الهند منذ بعض الوقت في الإفراج عنها لأسباب صحية ، لكنها شكلت وجهة نظرها التي لا تزال ترى أنه سيكون من مصلحة السيدة غاندي الخاصة البقاء في مكانها مع أحد أبرز المتخصصين في أمراض القلب في الهند الذين يعيشون في المبنى وقادرة على حضورها في أي وقت (٢).

وفي سياق الموضوع ذاته والخاص بالسجناء السياسيين قدم النائب Gordon MacDonald طلبا لوزير الدولة لشئون الهند عما إذا كان على علم بأن صحة سجناء ميروت غير مرضية ؛ أنهم يُمنعون في كثير من الأحيان من المثول أمام المحكمة بسبب اعتلال صحتهم ، وأنه ما لم يمثلهم محامٍ عند غيابهم بسبب اعتلال صحتهم ، تُؤجل المحكمة ؛ وهل سيأمر بإسقاط التهم الموجهة ضدهم بسبب طول المدة التي قضاها هؤلاء السجناء في السجن؟

وأكد وزير الدولة لشئون الهند أن صحة سجناء ميروت كانت غير مرضية حيث أنه في يناير / كانون الثاني الماضي ، كان أحدالمتهمين في المستشفى لمدة أسبوعين

مصابًا بنوبة خفيفة من الملاريا ، وأنه خلال أغسطس مُنح آخر إجازة ستة أسابيع من المحكمة بسبب اعتلال صحته. وبما أن المحامي يمثل هذا الأخير ، فلم يحدث أي تأخير عن المحكمة بسبب اعتلال صحته لأكثر من أيام قليلة. الإجابة على الجزء الأخير من السؤال بالنفي(١).

كما قدم النائب Martin في مجلس العموم اقتراح لوزير الدولة لشئون الهند يقضي بالسماح للجنود الذين خدموا لمدة سبع سنوات أو أكثر في بورما والهند بالعودة إلى الوطن ،كم اقترح في حالة الاستجابة للاقتراح أن يخضع هؤلاء الجنود لفترة من الحجر الصحي بسبب قدومهم من مناطق خطرة منتشرة بها الأمراض المعدية.

ووعد وزير الدولة لشئون الهند بالنظر في الاقتراح لكل من قضى سبع سنوات من الخدمة المستمرة في الخارج والسماح بالعودة إلى الوطن.و سيتم النظر في كل حالة ولكن القرار النهائي يقع على عاتق القائد العام للقوات المسلحة في الهند ، ويعتمد على

الوضع العسكري وتوافر الشحن وسيتم تطبيق شروط الحجر الصحي في حالة العودة(٢).

وتوالت الطلبات المقدمة لوزير الدولة لشئون الهند وهذه المرة كان الطلب مقدماً مقدم من النواب Edmonds Harvey ، Sorenson عما إذا كانت هناك تدابير قيد التفكير بشكل كافٍ للوفاء بالمتطلبات الطبية للجيش الهندي والمقيمين البريطانيين ، الرسميين وغير الرسميين ، والمستشفيات المدنية ، ولضمان تقدم الرعاية الطبية بجميع أشكالها في جميع أنحاء الهند.

واكد وزير الدولة للهند إن هذا الجزء الأكثر أهمية من واجبنا تجاه شعب الهند فقد بدأت الخدمة الطبية تدخل هذا البلد علي يد اللورد ويليام بينتينك عندما افتتح كلية الطب في كلكتا في عام ١٨٣٥ ، ولكن منذ ذلك الحين تم تطويرها بشكل كبير ، ونمت الخدمة الطبية الهندية في الوقت المناسب لتصبح واحدة من أفضل الخدمات الطبية العامة التي تم إنشاؤها على الإطلاق ، بل وربما حتى أفضلها. وهناك شخصيات اكتسبت شهرة عالمية ، ليس لانها فقط اهتمت بالبحث في الأسباب التي أدت الى انتشارالامراض والوقاية منها والتي تصيب الهند ، ولكن أيضًا للعمل العظيم
الذي قاموا به في تعليم الطلاب الهنود. وعلى الرغم من أن هذه الخدمة قد حافظت دائمًا على مستوى عالٍ جدًا من الجودة في الجيش الهندي ، والتي كانت خاصةً بوزراءها ، إلا أن إنجازاتها على الجانب المدني كانت الأكثر بروزًا وفي مصلحة الشعب الهندي. لقد انتشر نظام المستشفيات الذي أدخلناه إلى الهند عبر هذا البلد ، وتم تقليده في العديد من الدول المجاورة. وهناك إضافات مستمرة ، بذل كل جهد ممكن لادخال العلوم الطبية الغربية قدر الإمكان إلى جماهير الهند. أعتقد أن كل نائب للملك وكل حاكم بذل كل ما في وسعه للمساعدة في تلك الجهود (١).

ونظرا للتهور الملحوظ في أحوال الصحة قدم مجموعة من أعضاء مجلس العموم طلبات في المجلس ،تطالب بإصدار بيان عن الوضع في الهند، فقدم النائب Shaw والعقيد Decoy والنائب Manfully سؤالا لوزير الدولة لشئون الهند(Mr. Amery) عن الوضع الصحي الراهن في الهند بعد موجة الأوبئة التي حدثت في كل من (اسأم والبنغال الشرقية)، وطالبوا بتقديم كل البيانات والمعلومات الخاصة بهذا

الموضوع للمجلس، وإيداع تقرير مفصل بما تم اتخاذه من إجراءات حيال المتسببين في هذاالتدهور(٢).

وفى ٢٣ فبراير قدم النائب Gorham Kier طلب لوزير الدولة لشئون الهند عما تم اتخاذه من إجراءات وقوانين خاصة بالصحة بموجب مشروعي القوانين الذي ذكر من قبل من اجل منع انتشار الأمراض والأوبئة في الهندية. وجاءت إجابة الوزير (Amery) بالنفي ،حيث لم يتم في ذلك الوقت تعديل قوانين خاصة بالصحة، وان كان لأمر موضع تباحث من اجل إصدار قانون جديد يضمن تحسن الأوضاع الصحية هناك(٣).

وقدم كل من النواب Ellis Smith ، Sorenson طلبات لوزير الدولة لشئون الهند للوقوف علي أخر تطورات الموقف الصحي الراهن في كلكتا وأسام في ١٨ ديسمبر ١٩٤٦

وأوضح السير Henderson أن التقرير الأخير القادم من حكومة الهند يوضح أن الوضع العام في ولاية كلكتا وأسام تحت السيطرة ولا يوجد تدهور في الاوضاع منذ تاريخ ١٥ من أكتوبر ١٩٤٦ . (٤) .

قضايا التعليم في الهند

ذكرت المصادر البريطانية وخاصة البرلمان البريطاني أن حكومة بريطانيا اتخذت سياسة تعليمية في الهند اختلفت عن باقي مستعمرات التاج البريطاني وإن دل ذلك على شيء، فهو يشير إلى اهمية الهند كدرة للتاج البريطاني وقد تعددت بالفعل المناقشات التي دارت حول التعليم في الهند، وسوف نستعرض هذه المناقشات بشيء من التفاصيل كآلاتي:-

كانت بدايات النقاش حول التعليم من المرحلة الابتدائية، عندما قدم السير رينى سميث طلباً لوكيل وزارة الخارجية لشئون الهند، لمعرفة عدد الاطفال من سن ٥ إلى ١٤ عاماً ويتلقون التعليم العام، والفئات الاجتماعية التي ينتمون اليها، وعدد المدارس في الهند التي تقوم بتقديم خدمة التعليم الابتدائي وحجم الانفاق على التعليم في هذه المرحلة؟

واوضح وكيل وزارة الخارجية لشئون الهند السير إيرل وينترتون، أن أجمالي عدد الاطفال في الهند والتي تتراوح أعمارهم بين ٥ إلى ١٤ عاماً اكثر من ٨٣ مليون طفل في عام ١٩٢١م، وعدد من يتلقون التعليم في مدارس الحكومة المعترف بها حوالى ٧ ملايين

طفل، وبلغ عدد المدارس الابتدائية في الهند حوالى ١٦٨ ألف مدرسة، ويبلغ حجم الانفاق الحكومي اكثر من ٥ مليار روبية هندية(١).

وتناول السير تشارلز يت الاطفال البريطانيين الملتحقين بالتعليم في الهند حيث فرضت الظروف على هؤلاء الاطفال التعلم في الهند لارتباطهم بأهلهم الموجودين في الهند كموظفين مدنين وعسكرين، فطالب من حكومة الهند تقديم كافة اشكال الدعم التعليمي والمادي لهذه الفئة، التي حرمت من التعليم في بريطانيا، وطالب بتقديم دعم مالي لذويهم لمساعدتهم على المعيشة في ظل الظروف والاجور المنخفضة في الهند؟

واشار السير مونتاجو وزير الدولة لشئون الهند بأن التقرير السنوي الذى تقدمة حكومة الهند يحتوى على كافة المعلومات والبيانات الخاصة بتقديم المساعدات للأوربيين في مجال التعليم في الهند، والبريطانيين بوجه خاص، وحجم المساعدات التي قدمت وتقدم(٢).

وفى أتجاه ثالث مختلف حول قضايا التعليم في الهند، طالب السير سوينجلر من وكيل وزارة الخارجية لشئون الهند الادلاء ببيان حول التقدم في مخطط بريطانيا لتعليم الجيش الهندي اللغة الانجليزية. واوضح وكيل الدولة لشئون الهند، بأن مسئولية تعليم القوات الهندية للغة

الانجليزية يقع على عاتق حكومة الهند، ومنذ انتهاء الحرب مع اليابان والمخطط يسير بقوة واسرع من ذي قبل، وتراقب حكومة بريطانيا المشروع باهتمام وفى حال نجاحة يمكن تطبيقه في أماكن أخرى خارج حدود الهند(١).

ومع مطلع عام ١٩٢٧ انعقد مؤتمر التعليم الإمبراطوري، لمناقشة أحوال التعليم في الامبراطورية البريطانية، فطالب عدة نواب في مجلس العموم من الحكومة البريطانية تقديم بيان حول الخطوط العريضة المطروحة للنقاش في قضايا التعليم وخاصة في الهند، واثر السياسة الامبراطورية في مجال التعليم على الاستقرار السياسي.

واوضح اللورد بيرسى بالنيابة عن وكيل الدولة لشئون الهند أن اللجنة الاستشارية المخصصة بالأشراف على المؤتمر سوف تعد تقريراً مفصلاً لكافة النتائج التي تم التوصل اليها بخصوص التعليم في الامبراطورية، وتقريراً اخر خاص بالتعليم في الهند وستقدمه اللجنة للمجلس حال لانتهاء من عملها(٢).

وفيما يخص الكتب الدراسية، قدم السير يورك استفساراً لوزير الدولة لشئون الهند عن اسباب تأخر طبع الكتب الدراسية، والوقت الذى يتم فيه الانتهاء من طبعها وتوزيعها؟

واكد وزير الدولة لشئون الحرب بالنيابة، أن حكومة جلالة الملك قامت بتوفير الورق للناشرين من أجل الانتهاء من طباعة كافة الكتب او في القريب العاجل وسوف يتم الانتهاء من طباعة كافة الكتب المطلوبة(٣).

وحول التعليم الجامعي قدم السير تشارلز يت سؤال لوزير الدولة لشئون الهند لمعرفة الشروط الجديدة التي أقرها المجلس التعليمي في الهند من أجل الالتحاق بالجامعات، وعن المستوى التعليمي في تلك الجامعات؟

واوضح وزير الدولة لشئون الهند، بان المجلس التعليمي أقر مجموعة من الاختبارات التي لابد من اجتيازها لمن يريد الالتحاق بالجامعات، وبالفعل تم تعديل الكثير من القوانين لعدة جامعات بما يتوافق مع النظام الجديد مثل جامعة لكناو، وداكا، أحمد أباد، كذلك تم وضع مشروع قانون للاهتمام بالتعليم المتوسط ووصفة جنباً إلى جنب مع التعليم الثانوي، بأشراف

من الحكومات المحلية، ولكن المشروع متوقف في الوقت الحالي بسبب عدم توافر الموارد المالية من أجل تنفيذ ذلك المشروع(١).

وعن نسب الاطفال دون سن ١٤ عاماً والذين يتلقون التعليم العام قدم السير فريمان سؤالاً لوزير الدولة لشئون الهند لمعرفة عددهم، وكذلك نسبة الاطفال في نفس السن ولا يتلقون أي نوع من التعليم.

وعقب السير بن على ذلك موضحاً بأن التقرير السنوي الخاص بالتعليم في الهند يوضح كافة الارقام المطلوبة(٢).

وفى جلسة ٦ مارس ١٩٣٣، انتقد السير مورجان جونز نقص الموارد المتاحة من أجل توفير التعليم الابتدائي في المناطق الريفية، وطالب من وزير الدولة لشئون الهند عرض وجهة نظرة من أجل حل تلك المشكلة؟

واوضح السيد س. هوارى، أن التعليم وشئونه من اختصاص الحكومات المحلية وعليها اتخاذ اجراءات عديدة من أجل توفير الموارد المالية اللازمة لإنشاء العديد من المدارس

الابتدائية في المناطق الريفية في الهند، ومن جانب الحكومة المركزية فهي تعد مشروع قانون جديد من أجل تعميم التعليم الابتدائي في المناطق الريفية المحرومة منه(٣).

وفى إطار المناقشات حول التعليم الجامعي قدم السير كازالت كير سؤالاً لوزير الدولة لشئون الهند عن امكانية انشاء لجنة لتقديم المنح الجامعية في الهند؟

وعلق السير العامري موضحاً بأن التعليم الجامعي هو شأن محلى داخلي وليس من سلطاته التصرف وفق المقترح المقدم، ولكنه أكد أن هناك اقتراح مشابه وارد في التقرير الاخير للمستشار التربوي لحكومة الهند حول تطوير التعليم في الهند بعد الحرب بموجب الدستور الجديد، وبناءاً على ما سبق لن يتم تنفيذ المقترح الا بالاتفاق بين الحكومات المحلية(٤).

وقدم السير سوينجلر سؤال لوزير الدولة لشئون الهند عما اذا كان سيدلى بيان حول التقدم المحرز في المخطط التعليمي في الهند؟

واوضح السير لوسون، أن مخطط التعليم في الهند كان يسير ببطأ شديد حتى نهاية الحرب مع اليابان، ومنذ ذلك الحين تم عمل كل ما هو ممكن لتسريع التطوير في التعليم هناك، وقد تم وضع خطة لتطويره والتي ستنفذ على عدة مراحل وفق الموارد المالية المتوفرة(١).

وقدم الدكتور السير اودونوفان طلب لوزير الدولة لشئون الهند لمعرفة وجهة نظرة في المذكرة الموقعة من قبل ١٦ من اساتذة جنوب الهند والمقدمة إلى وزارة التعليم في مدارس؟

واوضح السير س. هوارى أن المذكرة قد اطلع عليها بالفعل وسوف يتم مناقشة الاقتراحات المقدمة فيها مع حكومات الاقاليم من أجل إيجاد أفضل الطرق لتطبيقها وتطوير التعليم في هذه المناطق(٢).

وعن شئون طلاب المنح الدراسية قدم السير فولر سؤال لوزير الدولة لشئون الهند يستعلم عن عدد الطلاب الذين تلقوا مساعدات من حكومة بريطانيا خلال دراستهم وعدد الطلاب الذين تلقوا مساعدات من حكومة بريطانيا خلال دراستهم وعدد الطلاب الذين عادوا إلى الهند بعد استكمال دراستهم، ورؤية حكومة بريطانيا في الاستفادة من هؤلاء الطلاب في المستقبل؟

واوضح السير س. هوارى أنه خلال العام الدراسي ١٩٣٣ لم يعد أي طالب من طلاب البعثات والمنح الدراسية إلى الهند إلا عدد قليل منهم وفق شروط المنحة الدراسية. وهناك تقرير مفصل عن عمل إدارة التعليم في مكتب المفوض السامي للهند، يتناول كافة الارقام والبيانات الخاصة بالموضوع(٣).

وفى سياق الموضوع ذاته قدم السير جيبسون في جلسة مجلس العموم في ٢٥ ابريل ١٩٤٥ سؤال لوزير الدولة لشئون الهند عن الاجراءات التي تتخذها حكومة الهند البريطانية لضمان استمرار تقديم المساعدات لطلاب المنح الدراسية والبعثات وخاصة من الناحية المادية والرعاية الصحية؟

وأكد الوزير في تعقيبه أن توفير هذه الخدمة والرعاية من اختصاص حكومات الهند المحلية، وهى تقوم بهذا الدور على أحسن وجه. في حدود الموارد المادية المتاحة والمخصصة لأعضاء البعثات(٤).

وفى سؤال آخر من السير فولر لوزير الدولة لشئون الهند لمعرفة التفاصيل الخاصة بالمنح الدراسية للطلاب العسكرين من الهنود والتي تم تقديمها وفقاً لقرار حكومة الهند للطلاب المتجهين الى ساند هيرست في بريطانيا، والفرق بين التكلفة لتعليمهم في الهند والتكلفة في انجلترا؟

وأوضح السير بن أنه بموجب النظام القائم يمنح أي طالب هندي اجتاز اختبار دخول الجيش مبلغ مالي قدرة مائة جنية إسترليني من أجل الملابس العسكرية المطلوبة كما يمنح مبلغ أخر من أجل الكتب الدراسية بجانب راتبة كطالب، بالإضافة إلى مساعدات مالية في حالة الضرورة، بجانب بدل سفر من الهند إلى انجلترا(١).

وحول الانفاق الحكومي في الهند الخاص بالتعليم قدم السير فيشر سؤال لوكيل وزارة الخارجية للهند لمعرفة كافة البيانات الخاصة بهذا الموضوع واكد وكيل وزارة الخارجية أن الانفاق على التعليم في الهند في عام (١٩٢٥ – ١٩٢٦) يزيد عن ١٧ مليون جنية إسترليني، وقد تم توفير التمويل من عدة جهات موزعة بين الحكومة المركزية وحكومات الاقاليم والبلديات المحلية(٢).

وعند مناقشة التقرير السنوي الخاص بالهند في جلسة ٣٠ ابريل ١٩٣٥ اعترض عدد من النواب في مجلس العموم على الميزانية المخصصة للتعليم في الهند خصوصاً أن هناك تدهور ملحوظ في احوال التعليم هناك، وطالب عدد منهم بزيادة اعداد المعينين

من المدرسين لتوفير خدمات التعليم وزيادة الانفاق الحكومي سواء من الحكومة المركزية أو حكومات المقاطعات، والاهتمام بتوفير خدمات التعليم بكافة مراحلة(٣).

وفى تعقيب وزير الدولة لشئون الهند على بعض المناقشات داخل أروقة مجلس العموم والتي انتقدت حكومة الهند البريطانية في مجال التعليم وخاصة تعليم الاناث، قدم الوزير العديد من البيانات والارقام التي تنفى ما ذكره الاعضاء فقد أوضح أن عدد التلاميذ في المدارس الحكومية في الهند قد ارتفع بين عامي ١٩١٨ – ١٩٣٢ بنسبة كبيرة، كما أن عدد البنات الملتحقين بالتعليم زاد بنسبة ١٠٠% وعدد الاولاد بنسبة ٣٣%، واكد أن هناك حوافز كبيرة لتعليم الاناث من خلال تقديم التسهيلات لكافة الاقاليم(٤).

ومن أبرز المناقشات ما قدمة السير أورمسبى – جور في مجلس العموم عندما أوضح وبكل صراحة داخل البرلمان البريطاني قائلاً "كنا في بداية حكمنا للهند نسعى لترسيخ اقدامنا هناك، وقد اتخذنا عدة طرق واساليب من أجل تحقيق ذلك ومنها سياسة التعليم والذى بمقتضاه حققنا قدراً كبيراً من السيطرة على الهند من خلال فرض فكرة معينة وفرض اللغة

الإنجليزية في التعليم هناك، ولكن الوقت قد تغير، ولابد لبريطانيا أن تقوم بإصلاحات جذرية في مجال التعليم في الهند إذا أرادت الابقاء على درة التاج من الضياع، لابد أن يكون هناك مشروع كبير لتعليم أكبر عدد من الهنود، واكد أنه لا ينكر ما قامت به حكومة الهند من جهد كبيرة في مجال التعليم وخاصة الاكاديمي، ولكن مراحل التعليم الاخرى تحتاج المزيد(١).

واكد السير مورجان جونز، أن حكومة الهند البريطانية سعت في مسار تخطيطها للتعليم في التركيز على اكساب الهنود الثقافة الغربية فقط بكل جوانبها، وإهمال الثقافة والتقاليد الهندية، ولكن اثبتت الايام فشل هذا النهج وتلك السياسة، فقد سعى مصلحي الهند في احياء تراثهم الثقافي والفكري الخالص في مواجهة طغيان الفكر الغربي في التعليم، مما ترتب عليه صدام فكرى بين طرفي التعليم في الهند، وبدء الهنود ينظرون للمدراس التبشيرية نظرة تختلف عما كانت من قبل حيث اعتبروها أداة لتسخير البلاد لخدمة بلادنا وليست لمصلحة الهنود، كل ذلك يؤكد على شيء واحد، وهو ضرورة التغيير في نظام التعليم القائم في الهند على النحو الذى يحقق للهنود طموحهم في المحافظة على

هويتهم وثقافتهم، وكذلك في أن تكسب بريطانيا احترام الهنود(٢).وفى اتجاه معاكس لما ناقشه السير جونز، قدم السير اسحاق مناقشة طويلة بخصوص التعليم، وأوضح الاسهامات العديدة التي قامت بها حكومة الهند البريطانية وخاصة المدارس التبشيرية التي احيت في نفوس الكثير من الامل والحياة بعد الياس الذى اصابهم سنين طويلة، وأكد ان اكساب الهنود الثقافة الغربية ومبادئ الحرية والفكر الحر هو أفضل من المحافظة على الثقافة الهندية وتراثهم وتقاليدهم، وان كان لا يمانع من المزج بين الثقافة الغربية الحديثة والتراث الثقافي للهند(٣).

ومن أجرأ المناقشات التي قدمت تلك التي قدمها السير فيكونت وولمر عندما قدم اعتراضه على البيان الذى القاه السير نيكولون بالنيابة عن وزير الدولة لشئون الهند والخاص بالتقرير السنوي للتعليم في الهند عن عام ١٩٣٦، وركز اعتراضه على عدة نقاط منها ان التقرير يذكر ان تعليم الاناث في الهند قد ارتفع بنسبة ١٠% في المائة في حين ان المخصصات المالية للتعلم كانت ثابتة على مدار السنوات السابقة مما يؤكد ان العدد قد زاد ولكن الخدمة التعليمية كفاءتها قد تدهورت، واكد ان الدستور الخاص بالهند والمزمع مناقشة نصوصه، يحرص السياسيون على ايجاد الضمانات لكل بند فيه لكن لا نجد أي ضمان لتقديم خدمة تعليمية جيدة لهذا الشعب العريق(٤).

وفى جلسة ٨ يوليو ١٩٢٧، عرض وكيل وزارة الخارجية للهند (إيرل وينترتون) تقرير مكتب الهند عن الاوضاع في كافة النواحي ومنها التعليم، وقد اوضح الوزير في محور حديثة عن التعليم عن مدى التقدم في نشر التعليم بأنواعه في ربوع الهند، وقد عرض الوزير عدة امثلة في محاولة لتأكيد على اهتمام بريطانيا بتعليم الهنود، وبدأ بمقاطعة البنجاب والتي زاد عدد التلاميذ في مدارسها خلال اربعة سنوات من اربعمائة الف الى تسعمائة الف، كما زادت نسبة التلاميذ الى أجمالي عدد السكان في نفس الفترة من ٢% الى ٧%، واكد ان التعليم الابتدائي كان اكثر انواع التعليم نجاحاً وحقق زيادة كبيرة وبالنسبة لموضوع تعليم الفتيات فقد زاد عدد البنات الملتحقين بالتعليم عام ١٩٢٥ إلى أربعمائة وستون الفاً بدلاً من اربعمائة وثلاثون الفاً العام السابق له. كما ارتفع عدد المؤسسات التعليمية في المقاطعة من الف ومائتان مؤسسة الى اكثر من سبعة وخمسون الفاً(١).

واشار التقرير في موضوع اخر عن اخر التقديرات والاحصاءات للتعليم في مقاطعة البنغال ففي عام ١٩٢٤ رفض حزب المؤتمر والمجلس التشريعي في البنغال اقرارا رواتب الوزراء، ونتيجة لذلك تم حل وزارة التعليم في اغسطس ١٩٢٤، ورفضوا منح رواتب ضباط التفتيش التابعين لوزارة التربية والتعليم، ولكن نجحت حكومة الهند البريطانية في اعادة الامور إلى المسار الصحيح وزيادة المخصصات التعليمية في الميزانية التكميلية، التي تم اقراراها بعد ذلك بوقت قصير(٢).

الخاتمة

ومن العرض السابق يتضح جليا الاهمال الذي عانى منه شعب الهند في أهم جوانب حياته وأخطرها وهو التعليم والصحة مما ترتب عليه تدهور بدني وعقلي في معظم السكان وحرمت البلاد لسنوات طويلة من أبسط حقوق الانسان في ظل سياسة الاستغلال وتغليب مصالح البلد المستعمر على مقدرات الشعوب وطموحاتها فكانت الهند من أخطر بؤر العالم في الامراض الوبائية وكان ذلك نتيجة حتمية لسياسة بريطانيا هناك وهناك الملايين التي حصدتها الأوبئة ولم يهتم بها أحد ولكن تبقى ذاكرة التاريخ شاهدة على ما قام به الاستعمار البريطاني في الهند منتهكا" كافة حقوق الانسان.

المصادر والمراجع

اولا:الوثائق غير المنشورة : دار المحفوظات البريطانية .

- وزارة المستعمرات

C.O. 551/5, 277, 8/1/1924, P. 140.

C.O. 551/5, 277, 1924, P. 143.

C.O. 551/5, 277, 5/1/1924, P. 144.

C.O. 551/53, 2377, 8/1/1924, P. 143.

C.O. 553/8, 9/1/1925.

C.O. 553/53, 14/1/1925.

C.O. 551/67, P .556.

C.O. 882/24, LONDON 1931, PP. 25 – 28.

C.O. 882/24, LONDON 1932, P. 143.

O.C.O. 882/2, War Office, P. 46.

C.O. 882/2, India Foreign Department, PP. 43 – 44.
C.O. 882/24, PP. 22 2.

ثانياً – وثائق منشورة :

-House of Commons: 1921, Vol.141, 142,
143,144,145,146,147,148,149
-1922,Vol,150 ,151 ,152 ,153 ,154 ,155 ,156 ,157
,158 ,159 ,160.
-1923, Vol, 161, 162, 163, 164, 165,166.
-1924,
Vol,167,168,169,170,171,172,173,174,175,176,177.
1925, Vol,
-178,179,180,181,182,183,184,185,186,187
-
1926,Vol,188,189,190,191,192,193,194,195,196,197,
198.
-1927,Vol,199,200,201,202,203,204,205,206,207.
-1928,Vol,208,209,210,211,212,213,214,215,216,217
, 218,219,220,221,222,223,224,225,226,227,228,229.
-1929, Vol, 230, 231, 232,233,234,235.
-1930,Vol,236,237,238,239,240,241,242,243,244.
-1931,Vol,245,246,247,248,249,250,251,252,253,254
, 255, 256, 257,258,259, 260.
- 1932, Vol, 261,262,263,264,265, 266, 267,268, 269,
270.
-1933 ,Vol,271,272,273,274,275,276,277.
- 1934, Vol, 280, 281,282, 283,284
, 285,286,287,288,289,290,291,292.

-1935,Vol,293,294,295,296,297,298,299.
- 1936,,Vol,300,301,302,303,304,305,306,307.
-1937,Vol,311,312,313,314,316,318,319,320,321,322
,323,324,325,326,327,328.
-
1938,Vol,330,331,332,333,334,335,336,338,339,340,
341,342.
-1939,Vol,344,345,346,347,348,349,350,351,352,353
,354,355.
-1940,Vol,356,357,358,359,360,361,362,363,364,365
1941,Vol,366,367,368,369,370,371,372,373,374,375,
-
376.
- 1942,Vol,377,378,379,380,381,382,383,384,385.
-
1943,Vol,386,387,388,389,390,391,392,393,394,395.
-1944 ,Vol,397,398,399,401,402,403,404,405,406.
-1945,Vol,408,409,410,411,412,413,414,415,416.
-
1946,Vol,417,418,419,420,421,422,423,424,425,426,
427,428, 429,430,431.
-1947,Vol,433,434,435,436,437,438,439,440.
House of Lords
-1921, Vol, 47, 48.
-1924, Vol, 56, 57.
-1925, Vol, 59, 66.
-1926, Vol, 69

-1928, Vol, 72, 73.
-1930, Vol, 78, 79.
-1931, Vol, 83, 85, 87.
-1935, Vol, 98.
-1937, Vol, 105.
-1939, Vol, 114.
-1942, Vol, 124,125,127.
-1944, Vol, 132.
-1947, Vol, 145,151.
- Adhikari, G.: Documents of the History of the Communist Party of India, Vol. 1, 1917 – 1922. (New Delhi 1971).
- Ahmedabad, Collected works of Mahatma Gandhi, Part. 1. 1884 – 1896 Part. 2. 1896 – 1896, Part 4. 1903 – 1905, Part 6. 1926 – 1927, Part, 10. 1931 – 1935, Part 12, 1936 – 1937
- Gandhi, M.: Satyagraha in South Africa, Ahmedabad, 1928.
- Gandhi, M.: The Story of My Experiment with the Truth, Ahmedabad, 1956.
- Guide to the Palace of Westminster .London. 1911, OCLC 5081639, Ol 13507081M.
- Indian's Struggle for Independence, Visuals and Documents, National Council of Educational of Educational Research and Training. New Delhi 1986.

- Palmer, M.: The History of the Indians in Natal.
India Relief Act, No 22, of 1914, Found Revised statutes The Union of S.A 1914 – 1916, Vol .2 .in
-Narayan, Sherman: The Selected Works of Mahatma Gandhi, Vol.1, (Ahmedabad 1968), Vol. 2, 1969, Vol. 3, 1969
- Sitaramayya, B.P.: History of Indian National Congress, Vol. 1.
- Forms of Declaration by Indian Mills, Appendix 15.
- Peace Proposalin July and August 1930, Appendix 4.
- S. 48/31. Political, Government of India, Home Department, New Delhi, 5th March 1931.
- The Announcement by His Mage sty's Government of the Communal Award has been made, Full Text, Appendix 6.
- The Bihar Earthquake, Appendix 8.
- The G.O on the Classification of prisoners, Text of The Press Communal, Appendix 4.
- Sitaramayya: History of Indian National Congress, Vol. 2:
- Express Letter, No 28/25/42. Government of India, Department of Information and Broad Casting, New Delhi, 17 Th, July 1942.